تمويل نظيف وأخضر

إيجاد نظام مالي مستدام جديد من أجل ضمان صافي انبعاثات صفري للعالم مستقبلا

مارك كارني

الصورة: بنك إنجلترا

حققت اتفاقية باريس **العديد من** الابتكارات، ولكن ثلاثة منها تكتسب أهمية كبيرة على وجه الخصوص.

أولا، تحديد هدف واضح لكبح الاحترار في حدود درجتين مئويتين أو أقل، و١,٥ درجة مئوية كهدف إضافي حال تحقيق الهدف الأول.

وثانيا، استحداث خطط وطنية طوعية (المساهمات المحددة وطنيا) تم حساب تأثيرها المجمع لاحقا بصورة موضوعية لتقييم الوضع حال التزام جميع البلدان بتعهداتها.

وثالثا، مشاركة القطاع الخاص وأطراف غير حكومية أخرى؛ وذلك حتى تأتي الحلول لهذه المشكلة الهائلة من جميع المستويات، سواء من أسفل إلى أعلى أو العكس.

ومنذ توقيع اتفاقية باريس، تحولت مفاهيم الصفر الصافي والالتزام باتفاقية باريس وهدف كبح الاحترار في حدود ١,٥ درجة مئوية من مفاهيم متخصصة يتداولها الخبراء إلى مفاهيم عامة. ولم يعد مفهوم الصفر الصافي مجرد مبدأ أساسي عالمي، بل تم تبنيه على مستوى البلدان ثم على مستوى الشركات.

ولكن الأزمة المناخية لم تنحسر بعد، بل تصاعدت في الواقع عقب اتفاقية باريس. فحسب تقديرات العام الماضي، قد ترتفع درجات الحرارة العالمية بما يزيد على ثلاث درجات مئوية مع نهاية القرن الجاري.

وسيؤدي ذلك إلى كوارث: فيضانات وتلوث وحرائق غابات وموجات جفاف وأحداث طقس متطرفة والقضاء على الكائنات الحية. وقد أصبحنا نرى بالفعل نذرا مبكرة لهذا الدمار.

ويدرك الجميع الآن حجم العمل اللازم للوصول إلى هدف كبح الاحترار العالمي في حدود ١,٥ درجة مئوية، إذ يتعين تراجع الانبعاثات بنسبة ٧٪ سنويا على مدار العقد الجاري. وهي نسبة كبيرة نجحت بلدان عديدة في بلوغها بالفعل خلال العام الماضي بسبب إغلاق قطاعات كبيرة من الاقتصاد – وهو أمر يصعب تكراره. ويؤكد ذلك على ضرورة الاستثمار والنمو للوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر.

وسيكون مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) بمثابة نقطة فاصلة في توفير الموارد التمويلية اللازمة. لذلك نعمل حاليا قبل انعقاد المؤتمر على إرساء الأسس اللازمة لنظام يضمن مراعاة تغير المناخ في جميع القرارات المالية.

نظام مالي من أجل الوصول إلى صافي انبعاثات صفري

تحتاج الأسواق إلى معلومات للعمل بفعالية. وخلال مؤتمر باريس، لم تكن فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ التي أسسها مجلس الاستقرار المالي سوى مجرد فكرة. ومنذ ثلاثة أعوام تحديدا، تقدمت الفرقة بتوصياتها النهائية إلى قادة مجموعة العشرين في هامبورغ. واليوم، أصبحت جميع مؤسسات القطاع المالي تقريبا تطالب بتقديم إفصاحات حسب توصيات فرقة العمل، واستجاب ما يزيد على ٢٠٠٠ شركة من كبرى الشركات العالمية بتقديم الإفصاحات المطلوبة.

وبالرغم من هذا التطور، يظل نطاق التغطية محدودا، فضلا عن أن الإفصاحات المقدمة لا تزال تنقصها بعض البيانات، لا سيما المعايير الاستشرافية المهمة. وحان الوقت لقيام الحكومات حول العالم بإلزام مؤسساتها بتقديم هذه الإفصاحات ودعم خطة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لإنشاء مجلس جديد لمعايير الاستدامة الدولية تكون مهمته وضع معيار للإفصاحات المناخية استنادا إلى توصيات فرقة العمل. ويتصاعد الزخم حاليا في ظل الدعم القوي الذي قدمته مجموعة السبعة ومجموعة العشرين في اجتماعاتهما الأخيرة.

وثمة تحول في كيفية إدارة المخاطر المناخية نتيجة تحسن جودة الإفصاحات وتزايد الشعور بضرورة الاستجابة العاجلة لهذه الأزمة. فخلال سنوات قليلة، اتسع نطاق شبكة تخضير

تقدم واعد

أحرز العالم تقدما واعدا نحو بلوغ هدف الانبعاثات الصافية الصفرية قبل انعقاد المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

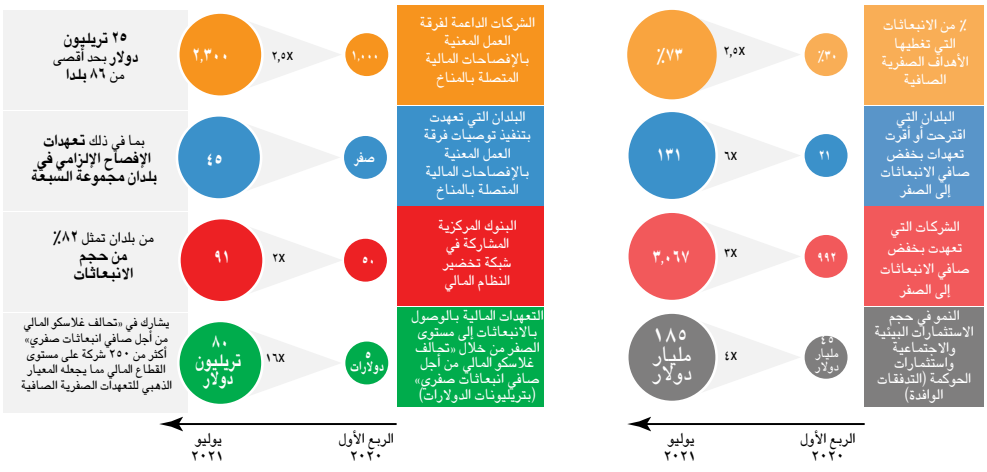

المصدر: مركز التمويل الخاص المنبثق عن المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

النظام المالي التي أسسها عدد من البنوك المركزية والجهات الرقابية من ثمانية أعضاء مؤسسين إلى ما يزيد على ٩٠ هيئة تغطي أكثر من ٨٠٪ من الانبعاثات العالمية.

وتبدأ حاليا البنوك المركزية في البلدان المسؤولة عن ٥٠٪ من حجم الانبعاثات العالمية في إخضاع نظمها المالية لاختبارات لقياس قدرتها على تحمل الضغوط المناخية. وبالنسبة للمؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تتمثل أولويتنا في طرح توقعات الأجهزة الرقابية بشأن كيفية إدارة المخاطر المناخية ودعم إجراء المزيد من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

التعهدات والاتساق والمشاركة

استنادا إلى أسس الإبلاغ وإدارة المخاطر الحالية، يمكن للنظام المالي تبني سياسة انفتاحية للتصدي لقضية تغير المناخ من خلال التعهدات والاتساق والمشاركة.

وتبدأ التعهدات بتحديد أهداف صفرية صافية للبلدان. وتم رفع الأهداف من ٣٠٪ من الانبعاثات وقت تولي المملكة المتحدة وإيطاليا رئاسة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى أكثر من ٧٠٪ حاليا (انظر الرسم البياني).

وتم إطلاق «تحالف غلاسكو المالي من أجل صافي انبعاثات صفري» لتلبية الاحتياجات الاستثمارية الضخمة التي يمكن أن تصل إلى ما يزيد على ١٠٠ تريليون دولار أمريكي خلال العقود الثلاثة القادمة. ويضم التحالف أكثر من ٢٥٠ مؤسسة مالية مسؤولة عن توفير أصول بقيمة ٨٠ تريليون دولار أمريكي تحت مظلة حملة «السباق إلى الصفر» بقيادة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مما يجعل هذا التحالف معيارا ذهبيا لتعهدات القطاع المالي في مجال الاستدامة.

وينبغي أن تقرر جميع الشركات المالية الكبرى قبل انعقاد مؤتمر غلاسكو ما إذا كانت ستشارك هي الأخرى في هذا التحالف الذي يمثل حلا لقضية تغير المناخ. ويتسع التحالف للجميع، ولكنه الخيار الوحيد الذي يقدمه مؤتمر غلاسكو.

والتعهدات ليست إلا الخطوة الأولى في تحالف غلاسكو الذي يتمثل الغرض الحقيقي منه في دعم العمل المناخي من خلال الاتساق والمشاركة.

ويُقصد بالاتساق تحديد خطط للشركات والمؤسسات المالية لتطبيق أفضل الممارسات للوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر استنادا إلى العمل القيم الذي بدأه العالم بالفعل. ويعني أيضا إخضاع حوافظ المؤسسات المالية لتقييمات صارمة لقياس مدى تقاربها مع المسار نحو صافي الانبعاثات الصفري.

وتضطلع البنوك المركزية، لا سيما البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا، بدور ريادي في هذا الصدد من خلال العمل في الوقت الحالي على مراجعة عمليات السياسة النقدية لضمان اتساقها مع الأهداف والسياسات المناخية التي تم تشريعها في بلدانها.

وفي سياق متصل، أجرت فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ مراجعة شاملة للمنهجيات لتقييم المعايير المستخدمة في قياس مدى اتساق الحوافظ مع هدف التحول إلى صافي الانبعاثات الصفري.

وسيساهم مزيج الإفصاحات المناخية الاستشرافية والخطط الصفرية الصافية ومعايير اتساق الحوافظ المصرفية في جذب الاستثمارات، لا سيما إذا صاحب ذلك تنفيذ سياسات مناخية واضحة تتسم بالمصداقية من جانب الحكومات، مثل تسعير الكربون.

الاقتصادات النامية

بينما تتفاوت التقديرات، يشير معظمها إلى الحاجة إلى استثمارات إضافية سنوية تتجاوز التريليون دولار لعدة عقود قادمة لبناء الطاقة الخضراء في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ولتلبية هذه الاحتياجات، علينا تحويل رؤوس الأموال العامة المليارية إلى رؤوس أموال خاصة تريليونية من خلال زيادة موارد التمويل المختلط وتشجيع التدفقات الرأسمالية الخاصة الفردية وبناء أسواق جديدة.

وتتفرد بنوك التنمية متعددة الأطراف بقدرتها على تعبئة الموارد التمويلية الخاصة، وإن كان لم يمكنها إلى الآن سوى

تحقيق نتائج متواضعة، حيث شهد عام ٢٠١٨ تعبئة ١١ مليار دولار أمريكي فقط. ويتطلب تحقيق خطوة فارقة نحو زيادة الطاقة التمويلية تنفيذ أربع مبادرات:

- **تعهدات خاصة**: يمكن تشكيل مجموعة عمل منبثقة عن «تحالف غلاسكو المالي من أجل صافي انبعاثات صفري» لإطلاق مبادرات بغرض الحصول على تعهدات بتوفير موارد خاصة ضخمة لتمويل المشروعات الهادفة إلى التحول إلى صافي انبعاثات صفري في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.
- **التسهيلات العامة**: يجب على بنوك التنمية متعددة الأطراف تحديد الأدوات والآليات والتسهيلات التمويلية المختلطة والاستعداد لطرح المزيد منها للمساعدة في جذب تدفقات ضخمة من رأس المال الخاص.
- **المنصات الوطنية**: يجتمع القطاعان العام والخاص من خلال مبادرات مثل «المستثمرون العالميون من أجل التنمية المستدامة» و«مبادرة قيادة تمويل المناخ» لبناء منصات وطنية للمساعدة في تلبية الاحتياجات الخاصة ومواجهة التحديات الأوسع نطاقا. وبينما يركز التمويل الخاص على بلوغ هدف الصفر الصافي، يتعين دمج المساهمات المحددة وطنيا المتوافقة مع اتفاقية باريس في نطاق عمل المنصات الوطنية لتمكينها من جذب موارد رأسمالية ضخمة. ويرجح أن تكون المشروعات التي تستند إلى استراتيجيات وطنية طويلة الأجل تتسق مع اتفاقية باريس أقدر على جذب رأس المال الخاص وأبعد ما يكون عن المخاطر التي تواجه المشروعات عادة، بما في ذلك تغير القواعد التنظيمية المطبقة.
- **أسواق على درجة كبيرة من النزاهة لتداول رخص الكربون**: تنشأ رخص الكربون عن المشروعات التي تساهم في الحد من الانبعاثات أو القضاء عليها، كالتشجير، وتتيح للمشترين موازنة أو تحييد انبعاثاتهم المتبقية خلال سعيهم نحو هدف الصفر الصافي. ويجري في الوقت الحالي إرساء الشروط اللازمة لعمل هذه الأسواق. وقد تعهد ما يزيد على ١٦٠٠ شركة بتحقيق أهداف قوامها العلم. وفي سعيها نحو تحقيق هذه الأهداف، ستحتاج هذه الشركات إلى استخدام مزيج ملائم من إجراءات خفض الانبعاثات ورخص الكربون ذات المصداقية لتحييد وموازنة انبعاثاتها الحالية، كإعادة التشجير والتحول إلى كهرباء أكثر خضرة في الاقتصادات النامية.

وأشير هنا بوضوح إلى أن المسؤولية الأساسية للشركات تتمثل في خفض الانبعاثات بشكل مطلق. ولكن عليها في سعيها إلى بلوغ مستوى صافي الانبعاثات الصفري أن تستخدم رخصا على درجة كبيرة من المصداقية لموازنة انبعاثاتها.

وفي الوقت الحالي، تعد أسواق رخص الكربون محدودة ومفككة ومتفاوتة الجودة. ويمكن لهذه الأسواق أن تنمو لتتجاوز قيمتها ١٥٠ مليار دولار سنويا وتسهل انتقال تدفقات رأسمالية ضخمة عبر الحدود نظرا لأن الغالبية العظمى من المشروعات الكبرى التي تستهدف خفض الانبعاثات ستتركز في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وستنشأ عن هذه المشروعات مزايا كثيرة محتملة لدعم التنوع الإحيائي وغيره من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ونشر مؤخرا فريق عمل القطاع الخاص المعني بتوسيع أسواق الكربون الطوعية، والمكون من ٢٥٠ منظمة بقيادة بيل وينترز وأنيت نازارث، توصياته النهائية حول كيفية بناء سوق كربون عالمية متخصصة على أعلى درجات النزاهة والشفافية والمصداقية وسرعة تطويرها. وتعمل فرقة العمل بالتوازي مع آليات أخرى، مثل مبادرة نزاهة أسواق الكربون الطوعية، لضمان استخدام هذه الأسواق في تمويل المزيد من الجهود المناخية الهادفة.

والمرحلة التالية هي التحول من الخطط إلى البناء. وبادر بالفعل اثنان من أكبر المراكز المالية العالمية – لندن وسنغافورة – بتنفيذ التوصيات وزيادة موازنة الكربون العالمية المحدودة للغاية. واستنادا إلى هذه الأسس التي تعد قواما لنظام مالي مستدام جديد، يمكننا التحالف من أجل حشد رؤوس أموال بتريليونات الدولارات لصالح الشركات والمشروعات عبر جميع الاقتصادات للوصول إلى عالم صفري صاف في المستقبل. FD

مارك كارني مبعوث الأمم المتحدة الخاص للعمل المناخي والتمويل.